

خالد وليد محمود*

عرض كتاب

العلاقات التركية – الروسية: من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل

المؤلف: معمر فيصل الخولي.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٤.

عدد الصفحات : ١٢٠ صفحة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وأما النطاق الزمني للدراسة، فهو ينحصر في المدة الواقعة بين ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، وهو تاريخ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، ونهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، بوصفه الشهر الأخير من العام المكمل لعقد من الزمن على وصول ذلك الحزب إلى السلطة. ونظرًا إلى ما تمثله الأزمة السورية من تناقض حاد في موقف كل من تركيا وروسيا منها، فقد اضطرَّ الباحث إلى توسيع النطاق الزمني حتى نيسان/ أبريل ٢٠١٣، ولا سيما في مجال الانتقادات والتصريحات المتبادلة تجاهها.

ويرى الباحث أنه ليس من المبالغة القول إن طبيعة العلاقات التركية الروسية يغلب عليها الطابع المميز لمسار العلاقات الدولية الذي يراوح بين التقارب والتباعد على مدار التاريخ، وإن رجحت كفة أحدهما على الآخر، ليصبح الطابع الغالب في مسار العلاقات بين الدولتين. فتارةً تكون الطبيعة التقاربية هي السمة الغالبة لهذه العلاقات، وتارةً أخرى تكون الطبيعة التصارعية هي السمة المميزة لها.

لطالما اتسمت هذه العلاقات تاريخيًا بالعداء، فقد اندلعت بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية حروب كثيرة من جرّاء التباين الديني، وظلَّ الروس يكتون العداء للدولة العثمانية طوال خمسمئة سنة، ولم ينسوا أن العثمانيين دمروا الدولة البيزنطية غداة فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣، وهي العاصمة الأرثوذكسية ذات الأهمية في العالم كله. غير أن العلاقات بين الدولتين اتجهت إلى التحسن النسبي بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بعد إطاحة البلاشفة دولة القيصرية عام ١٩١٧، وإطاحة أتاتورك دولة الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤.

وعلى الرغم من العداء التاريخي الذي استمرَّ قرونًا عدّة بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية، والتوتر السياسي بين وارتثهما الاتحاد السوفيتي والجمهورية التركية في مرحلة الحرب الباردة، فإنَّ روسيا في ظلَّ الرئيس فلاديمير بوتين، وتركيا في جواب رجب طيب أردوغان، تمكنتا إلى حدٍّ كبير من تحييد العداء والتوتر في علاقتهما الثنائية، واستطاعتا أن تتعاونتا تعاونًا مثمرًا، فلم تُعدَّ علاقات أنقرة بموسكو مبنيةً على جذور عميقة؛ ذلك أن المنظور التركي للدولة غير الصديقة روسيا السوفياتية قد تغيَّر، كما أن موسكو لا تبدو مستعدةً لبدء العمل مع تركيا من منظور الدولة التجارية فحسب، بل من منظور الشريك الجيوسياسي في الحوار المشترك في غرب آسيا أيضًا.

من أجل ذلك يعتقد الباحث أن ما يحكم مستقبل العلاقات بين البلدين هو التقارب والتعاون الإيجابي على الصعيد الاقتصادي. وهذا من شأنه أن يكون عاملاً في ترميم العلاقات السلبية، في ما يتعلّق بالقضايا السياسية وتجسير الهوة بين رؤية البلدين، وهو ما قد يؤدي إلى بلورة القواسم المشتركة للأزمة وتسوية المشكلات بينهما.

لطالما اتسمت العلاقات التركية - الروسية تاريخيًا بالتوتر والعداء؛ سواء كانت أسباب ذلك دينية، أو راجعةً إلى الحروب والصراعات على الجغرافيا. وظلت العلاقة بين هاتين الدولتين تتأرجح، لتخبو حينًا وتظهر إلى العلن في أحيان كثيرة. وعلى الرغم من أن العامل الاقتصادي المتمثل بمشاريع الطاقة والتجارة والاقتصاد ساهم بصورة أو بأخرى في إعطاء هذه العلاقة شيئًا من الاستقرار، فإنَّ الهواجس الأمنية بقيت هي الحاضر الأقوى في رسم تلك العلاقة البيئية إلى غاية انهيار الاتحاد السوفيتي بدايةً من تسعينيات القرن الماضي (عام ١٩٩١). في ذلك الوقت دخلت العلاقات التركية - الروسية مرحلةً جديدةً عنوانها الانفتاح الاقتصادي والمصالح المشتركة.

يحاول الباحث معمر فيصل الخولي في كتابه **العلاقات التركية - الروسية: من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل**، تتبّع تاريخ العلاقات التركية الروسية، من حيث تعرّج هذه العلاقات بين الإمبراطوريتين، مفسرًا إلى حدٍّ كبير الواقع الراهن للخلافات التركية - الروسية في خلفيتها الجغرافية والدينية.

وتنبع أهمية الكتاب من أنه يتناول بالبحث المعمق العلاقات التركية - الروسية في صعودها وهبوطها، وكذلك التقاطعات والافتراقات بين سياسات البلدين؛ ذلك أن العلاقات بين الدول لا تسير على خطٍّ مستقيم، وتطورها إيجابيًا أو سلبًا يعتمد على طبيعة العلاقات الثنائية والتفاعلات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

يشتمل الكتاب على ثلاثة أقسام؛ يبحث القسم الأول منها في تأسيس الشراكة في العلاقات التركية - الروسية أثناء الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، ويبحث القسم الثاني في الشراكة المادية الملموسة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، وهي تتضمن العلاقات الدبلوماسية وقضايا ومواقف محلَّ اتفاق، إضافةً إلى قضايا ومواقف محلَّ خلاف في الفترة نفسها، والعلاقات الاقتصادية بينهما. أمّا في القسم الثالث من هذا الكتاب، فإنَّ الباحث يسهب في الحديث عن تنوع المصالح في الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، من الناحيتين الدبلوماسية والاقتصادية، وكذلك من حيث بحث الموقف الأميري من التقارب التركي الروسي.

وإنَّ الفرضية التي يعالجها الكتاب هي وجود ترابط بين تطور العلاقات التركية الروسية على نحو إيجابي، ورغبة البلدين المشتركة في تطوير الخلافات التي تحدث نتيجة التطورات الإقليمية والدولية. وتشمل الفرضية متغيرين رئيسين؛ أحدهما المتغير المستقل، وهو وصول حكومة العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا. أما المتغير الآخر، فهو التابع المتمثل بالعلاقات التركية الروسية.